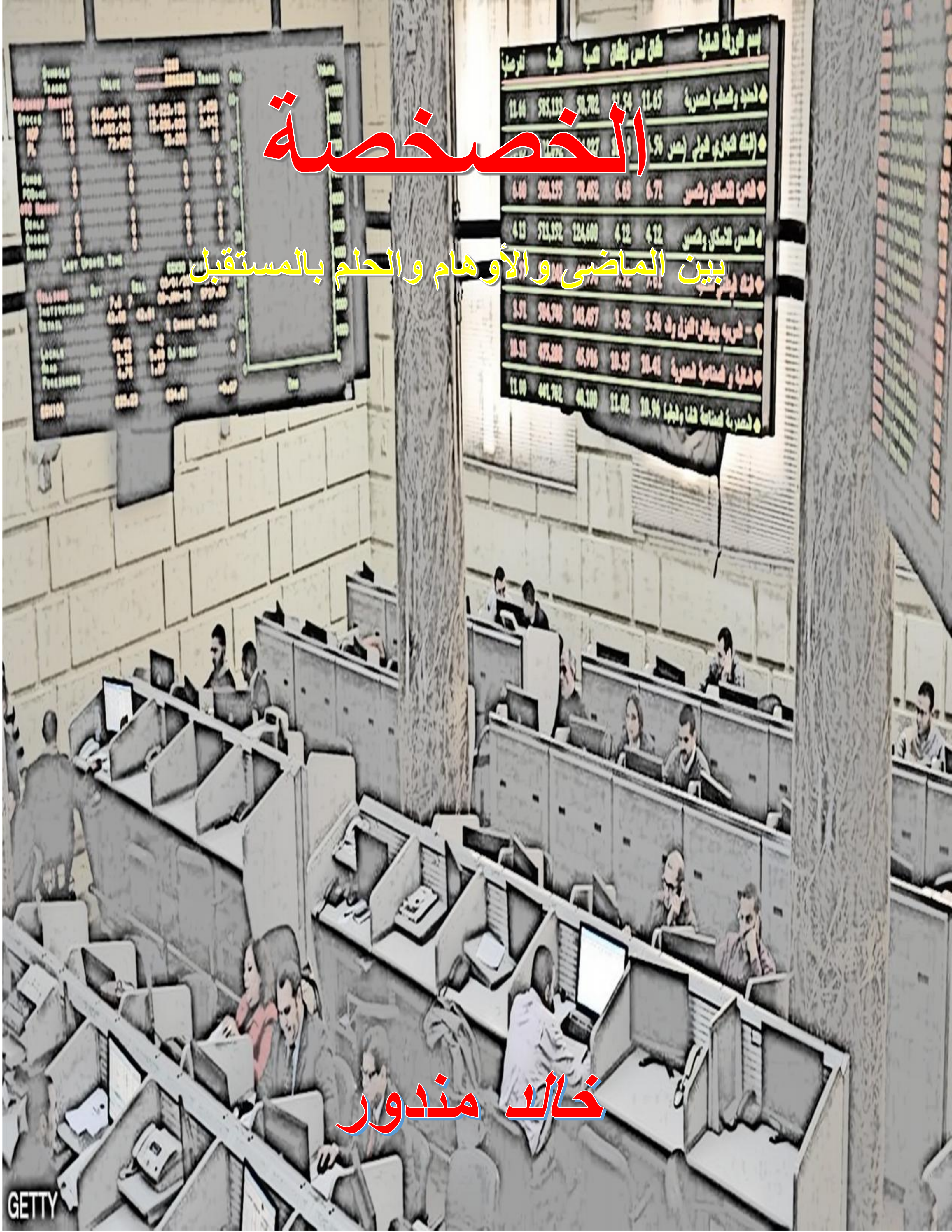

الخصخصة
بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل
خالد مندور
GETTY

February 28 at 2:11 PM ·

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (1)

كلمة مثيرة للجدل والجدال لارتباطها الوثيق بخبرات سلبية كبيرة وكثيرة ، ليس فى مصر وحدها بل فى الكثير البلدان التى انتقلت من نمط سائد من ملكية الدولة الى الملكية الخاصة ، خصوصا أن هذا الانتقال كثيرا ما كان مصحوبا بالتفريط فى هذة الملكية بوسائل احتيالية وباسعار قليلة لا تتناسب مع القيمة الفعلية للأصول المطروحة للخصخصة ، كما أن هذه الخصخصة لم تكن مرتبطة بشروط تطوير هذة الأصول والحفاظ عليها بل وكثيرا ما تم تصفية هذه الأصول والانتقال الى انشطة اخرى مثل الاستثمار العقارى ، الأمر الذي ترتب علية تحطيم بنية التكامل الداخلي والاعتماد المتبادل داخل القطاع الانتاجى الواحد او بين القطاعات الانتاجية المختلفة للاقتصاد القومى فى البلدان المعنية ، ليس هذا فقط بل اضعاف القدرات التنافسية وعرض بعضها لخسائر جسيمة وفتح الباب واسعا أمام الارتباط التابع للسوق العالمية ، الأمر الذى ترتبت عليه العجز عن التحكم فى اتجاهات تطور الاقتصاد القومي وتعميق فوضى الإنتاج .
ولعله من المفيد التنبية أن عمليات الخصخصة لا يجب الاكتفاء بالنظر إليها باعتبارها مجرد تغيير الشكل القانوني للملكية بل أن احد أهم نتائجها هو تغيير الأوزان النسبية الطبقات والشرائح الاجتماعية وتأثيراتها على طبيعة سلطة الدولة ، وبالتالي على سياستها .
ولكن لا يمكن الاكتفاء بخبرات الماضي والاكتفاء بدراسة النتائج المترتبة عليها ، بل لابد من دراسة الواقع الملموس وطرق وأساليب وظروف وشروط هذا الطرح الجديد والنتائج المتوقعة ، فبرغم أن خبرات الماضى فى منتهى الاهمية الا انها غير كافية ولا يجب اعتمادها مرجعا وحيدا للحاضر ، الأمر الذى يتطلب دراسة الحاضر وتناقضاته بمنتهى الجدية .
ولعل من الاهمية بمكان مناقشة الكثير من المعتقدات التى ، فى اعتقادى ، تؤدى الى اشاعة الكثير من الضباب الذى يعيق حسن الفهم وسلامة الموقف .
ولعل أحد أكبر الأوهام المرتبطة بملكية الدولة هو اعتبارها ملكية شعبية ، وهو وهم عميق مرتبط بالكثير من أوهام الماضى ، فملكية الدولة لوسائل الإنتاج لم يكن ابدا قصرا على البلدان التي كانت مسماة بالاشتراكية او حتى بالبلدان التي تبنت أنظمة اقتصادية اشتراكية قومية الطراز فى البلدان النامية ، بل أن قطاع ملكية الدولة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يقتصر على الخدمات العامة بل يمتد ، فى الكثير من الاحيان ، الى الاصول الانتاجية نفسها ، فالدولة الفرنسية ، على سبيل المثال ، تمتلك شركة سيتروين – بيجو ، أحد أكبر الشركات الفرنسية على الإطلاق ، ويصل حجم ملكية الدولة فى الكثير من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، باستبعاد روسيا والصين الرأسماليين ، إلى 30% من حجم الاقتصاد الوطني ،ولذلك فإن الطابع الحقيقي لملكية الدولة لايوجد فى الشكل القانونى للملكية ، بل فى طبيعة النظام السياسى .
وإذا كانت خبرات الماضى مرتبطة ببيع الأصول لما سمى وقتها بالمستثمر الاستراتيجي ، فإن الأمر المطروح ، حتى الآن ، هو طرح نسبة من الأصول بالبورصة ، الأمر الذى يقترب مما يمكن أن نسميه بخصخصة رأس المال الخاص !
تعبير غريب وجديد ، خصخصة رأس المال الخاص ! ، اى الانتقال من نمط الاستثمارات التى تمتلكها عائلة أوشخص وغير مسجلة بالبورصة ، الى شركة مساهمة يملكها العديد من المساهمين ، وهو أمر تكرر كثيرا للعديد من كبريات الشركات الخاصة حيث طرحت حصصا من أسهمها بالبورصة مع الاحتفاظ بحصة حاكمة من رأس المال ، سبيلا قانونيا لاستعادة جزء منه وارباحه سواء لاستخدامه فى تمويل المزيد من الاستثمارات الجديدة ام لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية لصاحب رأس المال .
ولذلك فان الموقف من الخصخصة ، سواء بشكلها القديم أم بشكلها الجديد ، يجب أن ينطلق من النظرة المستقبلية المرتبطة بكيفية تحقيق التقدم ، تقدم لا يمكن تحقيقه إلا بالتكامل الاقتصادى الداخلى وتحقيق درجات متصاعدة من الاستقلال الاقتصادى ، وكلها شديدة الارتباط مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية و بالسياسات الدولية فى منطقة شديدة الاضطراب تتصارع من أجلها الدول العظمى ، تقدم سيكون تحت ضرب النار أذا تحقق ، أن صح القول !
ولنا عودة ، إذا طال العمر !

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (2)
على وشك يبان يا نداغ اللبان !

كنت قد تحدثت أن أن عمليات الخصخصة لا يجب الاكتفاء بالنظر إليها باعتبارها مجرد تغيير الشكل القانوني للملكية بل أن احد أهم نتائجها هو تغيير الأوزان النسبية الطبقات والشرائح الاجتماعية وتأثيراتها على طبيعة سلطة الدولة ، وبالتالي على سياستها ، فما هى دروس الخبرة التاريخية وما هى آفاق المستقبل ؟
فى البداية لابد أن ننظر الى السياق الفعلي للخصخصة وعلاقتها بالنمو الرأسمالي منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي الذى يمثل البدايات الاولى الحقيقية لنمو رأس المال الخاص وليس ما سبقه ، بالرغم أن الإعلان الرسمى لسياسة الانفتاح الاقتصادى السابقة عليها ، حيث بدت على السطح انشطة ما اسماه البعض بـالسداح مداح .
ولكن نمو رأس المال الخاص شهد بدايات خجولة فى الثمانينيات ثم بدء فى التعاظم فى النصف الثانى من التسعينيات ، فى نفس الوقت الذى بدأت فيه عوامل الشيخوخة تدب فى استثمارات الدولة ، بشكل تدريجي ، آخذين فى الاعتبار أن بعض استثمارات الدولة الهامة كانت مازالت فى بدايات تشغيلها ، مثل مجمع الألومنيوم ومجمع الحديد والصلب و مصنع الفيروسيليكون وسط مناخ من تعاظم سوء الادارة والتوقف عن التجديد وإدخال الأساليب الإنتاجية الأكثر حداثة ، وسط سياسات اقتصادية القت اعباء اضافية عليه وحطمت من تكامله الداخلى واعتماديتها المتبادلة .
وبرغم من اتساع مدى ومجال الخصخصة فى النصف الثانى من التسعينيات و البدايات الاولى من هذا القرن ، إلا أن التأثير الغالب لم يكن خصخصة راس مال الدولة بل خصخصة الاقتصاد القومى ، اى تغيير السياسات الحاكمة له فى انحياز تدريجي لرأس المال الخاص .
لقد أسفر الأمر عن تغيير الأوزان النسبية لكل من القطاعين بحيث أصبح القطاع الخاص هو المهيمن و المساهم الأكبر فى الدخل القومى ، وتعمق ارتباط الاقتصاد القومى بالاقتصاد العالمى ، وتعاظمت تبعيته ، الأمر الشديد الوضوح فى واحد من أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، أى الغزل والنسيج ، وأن كان الأمر قد عم كافة القطاعات والأمثلة كثيرة ومتعددة.
إن هذه التغييرات التدريجية قد أسفرت فى النهاية عن وزارة رجال الأعمال مصحوبة باضعاف للدور القائد لمؤسسة الرئاسة وتحكم مجموعة صغيرة من رجال الاعمال مدعومة بأحلام التوريث الحمقاء ، الامر الذى ادى الى ازمة اجتماعية عميقة ،و تفجرت ثورة 2011 .
لقد القت الاحتياجات السياسية والاقتصادية الموضوعية بظلالها الامر الذى اسفر عن تعاظم استثمارات الدولة ، بعد أن استقرت الأوضاع السياسية منذ 2014 ، وبالذات فى الأنشطة الاقتصادية (الصناعة والكهرباء والبترول والنقل والمواصلات وحتى فى الاستثمارات الزراعية الانتاجية) ، سواء أكان هذا بالاستثمارات المباشرة للدولة أم الغير مباشرة ، أى جهاز الخدمة الوطنية ، وامتد هذا الى تجديد بعض أصول الاستثمارات القديمة المتهالكة و,ان كانت مازالت فى بداياتها الاولى ، وسط احتجاجات بعض ممثلي رأس المال الخاص ، والذى من المتوقع أن يتزايد هذا الاحتجاج مع توجهات الدولة للخصخصة الجزئية عن طريق البورصة لبعض من أصولها ، الأمر الذى لا يعنى فقط المنافسة على السوق بل أيضا على الاستحواذ على جزء يتعاظم من الفائض الاقتصادي ، الأمر الذى انعكس وسيزداد وضوحا فى طريقة ممارسة السلطة السياسية ، حيث استعاد شكل الحكم ، فى الممارسة ، جزءا كبيرا من ملامحه القديمة التى استتبت ، بشكل تدريجى ، منذ 1952، كما انعكس ذلك ، ايضا ، على السياسات الخارجية وهو تغيير مازال فى بداياته الأولى ويجب مراقبته .
لقد أوضحت وجهى نظرى فى هذا الحيز الضيق فى الانعكاسات السياسية لسياسات الخصخصة ، القديمة والجديدة ، مدركا أنها تثير الكثير من التساؤلات وتطرح للنقاش العديد من الأسئلة واختلافات التقديرات ، ولكن أليس هذا هو المطلوب !
ولعلة من المفيد الرجوع الى الدراسة التفصيلية للاقتصاد المصرى فى القرن الواحد والعشرون المبنية على تقارير الدولة الرسمية أو تقارير مراقبى حسابات الشركات .
اللينك
https://www.facebook.com/download/preview/508292679780855…/

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (3)

الخصخصة وشكل الملكية

يبدو عنوانا غبيا ماهى العلاقة بين الخصخصة وشكل الملكية ، ولقد سبق أن اوضحت أن التاثير الاكبر للتغيرات الاقتصادية كانت خصخصة الاقتصاد القومى وليس خصخصة شركاتها ، أى الانتقال من اقتصاد مركزى تتملك فية الدولة كل الاستثمارات الكبرى وتفرض فية القوانين الاقتصادية لمصلحة احتكارها ، ولايتوقف الامر عند هذا الحد بل يمتد الى غيرها من المجالات بما يمكنها من الاستحواذ على الفائض الاقتصادى المتولد فى مجالات اخرى لاتمتلك فية الدولة استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ، مثل قوانين ايجارات الاراضى الزراعية و المبانى السكنية والتسعير الجبرى للمنتجات ، بالاضافة بالطبع الى احتكار التجارة الخارجية والمساهمة بشكل ملحوظ فى التجارة الداخلية ، بنية اقتصادية كاملة تتحكم فيها راسمالية الدولة .

أن التغييرات الكبرى التى ادخلت فى كافة هذة المجالات خصخصت الاقتصاد القومى وفتحت المجال واسعا امام نمو الاستثمارات الخاصة ، وكان تاثير خصخصة راس مال الدولة محدودا ، ولعل التعرف الاكثر دقة على الواقع الراهن يكشف عن ذلك بوضوح كامل (راجع دراسة راس المال المصرى فى القرن الواحد والعشرين) .

لقد انعكس هذا التوجة على معظم الاستثمارات الجديدة لراس مال الدولة ، واقصد بذلك الجديد فقط وليس التوسعات أو التحديثات فى الاستثمارات القديمة ، فمعظمها تم بمساهمات من شركات أو مؤسسات أو بنوك مملوكة ملكية كاملة لراس مال الدولة ، ولكنها ، من الناحية القانونية ، تعتبر ملكية خاصة وتسجل بالبورصة ، اى أنها نشأت مخصخصة قانونيا ، واصبح لدينا خليطا غريبا وعجيبا من ملكية راس مال الدولة ، قطاع الاعمال العام الذى قد يتملك فية راس المال الخاص حصص ليست بصغيرة ولكنها لاتمكنة من حق الادارة ، والقطاع العام الذى تديرة االوزارات المعنية ، ثم الشركات الجديدة الخاصة (ولكن راس مالها راس مال الدولة) ، واخيرا عدد كبير يتجاوز 600 شركة يمتلك فيها راس مال الدولة حصصا متفاوتة والبعض منها شديد الدلالة على استفحال الفساد وتبديد الموارد .

أن التطورات الاقتصادية فى السنوات القليلة الماضية لم تدخل تغييرات كبيرة على نمط استثمارات الدولة فى اشكالها القانونية السابقة برغم انها استثمارات كبيرة ، ولكن ادخلت تغييرات قانونية فى بعض القطاعات بما يسمح سواء بالاستثمار المباشر لراس المال الخاص أم بالشراكة معة ، تم ذلك فى قطاعات توليد وتوزيع الكهرباء وفى النقل بالسكك الحديدية بالاضافة الى بعض مجالات الخدمات الاخرى السابق تعديل قواعد الاستثمار بها مثل معالجة مياة المجارى.

وبرغم ذلك مازالت الاستثمارات الخاصة محدودة او حتى معدومة فى هذة المجالات ما عدا فى قطاع انتاج الكهرباء الذى تتزايد فية الاستثمارات الخاصة فى قطاع الطاقة المتجددة .

المحصلة النهائية أن خصخصة الاقتصاد القومى تنتشر ولكن حجم راس مال الدولة هو الذى يتسع بمعدلات سريعة بدون انتظار لراس المال الخاص ، وبرغم جهد الدولة فى انشاء المناطق الصناعية الجديدة والمتخصصة الخاصة ، فان تاثيرها سيظل محدودا لصغر حجم راس المال المستثمر .

تغييرات مازالت فى بداياتها ولكنها تتراكم ولا يمكن التعرف على مثل هذا التراكم الا بالتتبع الدقيق للتغيرات على ارض الواقع الملىء بالتناقضات بما يوحى بوجود تضارب فى التوجهات والسياسات ، وهو

ما قد يكون صحيحا ، ولكن التتبع لابد وأن يراقب التوجهات العامة وليس الزيج زاج ، على أن يتم هذا متحررا من استدعاء الماضى هدفا للمستقبل .

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (4)
هل هى عودة تدريجية وتعميق وتأصيل رأسمالية الدولة المركزية ؟؟

تلقيت هذا التعليق الهام عن ما كتبته سابقا ومن الأهمية بمكان أن أعلق علية لتوضيح وجهة نظرى الاجابة

لا اقصد ذلك ولكن ما أقصده أنها عودة قوية لرأس مال الدولة ، عودة ليست مرتبطة بالنماذج السابقة التى لا يجب استدعائها للتدليل على ما يجرى ، وهذة العودة بدأت بالاستثمار فى القطاعات الأكثر اهمية لمواجهة أوضاع الازمة القائمة مثل الاستثمار فى قطاعات الطاقة ، الكهرباء وتكرير البترول ثم قطاع الكيماويات ، ثم امتدت الآن لواحد من أهم القطاعات الانتاجية ، الغزل والنسيج والسكك الحديدية ، وتوسع الهيئة الهندسية فى قطاع الاسمنت (توسعة مصنع العريش وانشاء مصنع بنى سويف) ، ولكن هذا التوجة لم يكن فى مواجهة رأس المال الخاص ، بل تم تعديل البنية القانونية لبعض القطاعات بما يسمح بالاستثمار الخاص مثل التعديلات فى قطاع الكهرباء التى ساعدت فى التوسع فى المحطات الخاصة للتوليد من الطاقة المتجددة الذى تواكب مع استثمار الدولة فى محطات تخزين الطاقة بما يسهل تخزين الطاقة المتجددة ، اى انها عملية تكامل ، كما تم تشارك الهيئة الهندسية فى صناعة الحديد والصلب بشراء حصة الاغلبية فى حديد السويس (الجارحى) وحصة الغالبية فى اسمنت بنى سويف (ابوهشيمة) كما قامت الدولة بإنشاء عدد 14 مدينة صناعية للصناعات الصغيرة و المتوسطة وسهلت الحصول على القروض من البنوك ، وقررت تقديم مساعدات لعدد كبير من المصانع الخاصة المتعسرة وفق رؤية محددة تعطى الأولوية للمصانع القادرة على التصدير (حوالى 1450 مصنع بمبلغ يتجاوز 100 مليار جنية) ، وساهم راس المال العام فى ثلاثة مشاريع كبيرة بالاشتراك مع رأس المال الخاص او الاجنبى ، مصفاة التكرير الكبيرة بمسطرد ومصانع الغزل والنسيج بمدينة السادات مع الصينيين ومصنع السكر ببنى سويف مع رأس المال العربى ، كما لم تتزايد الأعباء الضريبية على رأس المال الخاص ولم يفرض حد أدنى للأجور مماثل لما يطبق فى قطاع الدولة ، كما تم تعديل قانون الاستثمار فى الخامات الأولية ، وهو ما سنعود اليه لاحقا .

أذن السياسة الرسمية الان هى الشراكة ، ولكنها شراكة لن تنتظر احدا ، اى لن تنتظر راس المال الخاص كى يحزم امرة بالمساهمة ، ولكنها تتضمن ، من الناحية الموضوعية ، منافسة على السوق ، وهي على وشك أن تتحول الى منافسة على رأس المال ، اذا استمرت السياسات الحالية التى مازالت تتغير ، ولا يجب ابدا ان ننسى الاهمية الحاسمة لدور الدولة فى إعادة تشكيل البنية الاجتماعية و الطبقية فى مجتمع متخلف مخترق بالارتباط مع الخارج

لكل ذلك ألفت الانتباه إلى أهمية المتابعة الدقيقة للتغيرات الجارية والمتسارعة لان تراكم التغييرات يخلق واقع جديد بتناقضاتة ، ولا يفيد كثير ترديد محفوظات قديمة ليس لها محل من الإعراب للوصول الى فهم عميق ، وانا مضطر الى ترديد مقولة قديمة "التحليل الملموس للواقع الملموس " ، أليس كذلك ؟ فهل سيتحول ذلك الى رأسمالية الدولة المركزية بالنمط القديم ، لا اعتقد ذلك لان هذا النموذج قد انقضى زمانه وأوانه ، بل نمط جديد من راسمالية الدولة مازالت ملامحه تتشكل ، فلنراقب لنرى !

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (5)

السؤل الثانى حول عودة راس مل الدولة

"وبالطبع ليست في صالح الفقراء وضد الحريات وحقوق الانسان...و لصالح الطبقة الحاكمة ورجالها في الداخل والخارج... ولكن هل ينجح الحكم المركزي المنتمي للحالة الكورية الشمالية داخليا والحالة التصالحية مع السلام الدافئ خارجيا "

سؤال يطرح الكثير من الاسئلة ويستدعى الكثير من الخبرات المحلية والدولية ، بل ويعيد طرح اسئلة مركزية توقف النقاش حولها ماعدا استدعاء بعض الكتابات القديمة من ثلاثينيات القرن الماضى .

هل النمو الراسمالى يعنى انة ضد مصالح الفقراء ؟

سؤال لايمكن الاجابة علية الا بالاخذ فى الاعتبار الظروف الملموسة فى المكان والزمان ، فلاشىء معلق فى الفضاء ويخضع للتقييم انطلاقا من المعيار الاخلاقى ، فالثورات الاوربية الكبرى وعلى راسها الثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشرة كانت ثورة راسمالية من حبث المحتوى واسفرت ، ليس فقط عن اطلاق النمو الراسمالى من عقالة بل وترتب عليها تحطيم البنية الاقطاعية الاوربية تحت سنايك خيول النابليون الاول فى التاريخ ، اذن فلقد قد كانت فى مصلحة الفقراء برغم أن المستفيد الاعظم كان اصحاب راس المال !

الامر الذى ينطبق ايضا على الحلقة الثانية من الثورة المصرية التى انطلقت بالانقلاب العسكرى فى يوليو 1952 ،فلقد تمخض الامر عن مرحلة ليست طويلة بالمعنى التاريخى ، اسفرت عن نمو راسمالى واسع استفادت منة الطبقات الشعبية ، لسفادة لم تتطلبها فقط مقتضيات الصراع الدولى مع القوى الاستعمارية بالتعديل المحدود فى توزيع الفائض الاقتصادى كاحد وسائل الحصول على التايد الشعبى ، بل ايضا استجابة لمقتضيات النمو الراسمالى الذى قادتة الدولة .

أن اى تطور راسمالى واسع النطاق يتطلب تطوير قوة العمل ، الخالق الوحيد للقيمة ، بتحسين الصحة العامة والتعليم والخدمات العامة كشرط ضرورى لخدمة النمو الراسمالى ، وقد يتطلب ذلك توسيع السوق الداخلى ، اى بتعديلات تتعلق بتوزيع الفائض الاقتصادى ، ولعل التطور الراسمالى الاقتصادى الصينى العاصف يقدم لنا مثالا باهرا لما اتحدث عنة .

أن التطور الراسمالى المصرى ، اذا تحقق ، سيكون فى صالح الجماهير الشعبية ، ولكن مدى استفادة هذة الجماهير رهن بطبيعة السلطة السياسية ،وحتى لو كانت السلطة السياسية سلطة شعبية ، فهى لاتستطيع الا قيادة النمو الراسمالى لفترة طويلة من الزمن ، وبالقطع فانة من المتوقع أن تكون أكثر فعالية وكفاءة وتضمن استمرار التقدم مقارنة بسلطة بونابرتية قد تختلط لديها الاولويات و الاقل قدرة كثيرا فى مواجهة فوضى الانتاج والاضعف فى تحقيق درجة اعلى من التكامل الاقتصادى الداخلى واضعف فى مواجهة الضغوط الخارجية ، وسيكون تحسن اوضاع الطبقات الشعبية ونصيبها من القيمة المضافة اعلى فى حالة السلطة الشعبية ، ولكن كل ذلك فى الحدود التاريخية للتطور الراسمالى و الاحتياج الحاسم لتعبئة الفائض الاقتصادى فى بلد فقير ، نعم فقير ، ومتخلف .

ونحن لانتناقش هنا عن حالة اختيار بين البدائل ، فالبديل الشعبى ضعيف جدا ومشتت وفاقد للرؤية ويدور داخل هيولى كبير من الاوهام الليبرالية ، الامر الذى أدى لعزلتة الجماهيرية ، وتحاصرة اوهام الشرعية واحيانا الشيخوخة العضوية ، ولذلك نكتفى بتحليل التغيرات الحادثة وظروفها المحيطة الذى لاتؤثر فية ، كثيرا ، المعارضة بكل اتجاهاتها .

هل النمو الراسمالى ضد الديمقراطية وحقوق الانسان ؟

أن قمع الحريات الشعبية ليس رهنا بالنمو الراسمالى ، فهو موجود منذ زمان بعيد فى بلادنا ، فى العهد الملكى كان موجودا برغم الجهود الشعبية ، وتفاقم فى عهد الحلقة الثانية من التطور الراسمالى فى العهد الناصرى واستمر باشكال مختلفة فى عهد التسليم للنفوذ الاجنبى ، عهدى السادات ومبارك ، و هو مستمر الى الان وأن كان قد تفاقم الى مستويات وحشية ، وبدون الوصول الى حكم شعبى حقيقى لن تتحقق ديمقراطية شعبية حقيقية تتجاوز الاوهام الليبرالية ، الغير قابلة للتحقق

لان اصحابها ، الراسمالية المصرية ، لم تنضج بعد الى حد أن تصبح الحريات الليبرالية ضرورة حياة لها ، وهو هدف بعيد يحتاج الى فترة تاريخية كاملة .

,اذا كانت بعض الاتجاهات الاشتراكية قد تبنت ، فى بداية سبعينيات القرن الماضى شعار الجمهورية البرلمانية ، وهو شعار كان صحيحا فى ذلك الزمان نتيجة الضعف الكبير للراسمالية الخاصة ، فى نفس الوقت الذى كان سيؤدى قيام الجمهورية البرلمانية الى التغيير الفورى للطابع الاجتماعى لراس مال الدولة ، فان الامر الان شديد الاختلاف ، فالراسمالية الخاصة الان اوسع واكثر تاثيرا واكبر من راس مال الدولة ، ولايوجد بديل حقيقى يضمن استدامة السلطة الشعبية الا باقامتها على اساس طبقى ، اى متجاوزا لليبرالية ، ولعل رؤس الذ ئاب الطائرة فى البرازيل وبوليفيا تقدم لنا مثالا بارزا لفخ الليبرالية السياسية والاقتصادية .

هل ينجح الحكم المركزى المنتمى للحالة الكورية الشمالية ؟

الحكم الحالى فى بلادنا ليس شبيها بالحكم فى كوريا الشمالية ، فهى مقاربة غير صحيحة للاختلاف الكبير للاساس الطبقى لكل منهما ، فما لدينا هو حكما بونابرتيا بامتياز ، فلقد سلمت السلطة الى البونابرت الجديد كى يحكم باسم الطبقات والشرائح الراسمالية ، ولكن للبونابرتية تناقضاتها الداخلية ، فا لبونابرت الاول فى مصر قامت تناقضات عصرة الى الى تاسيس شريحة راسمالية جديدة ، البرجوازية البيروقراطية ، ووجة ضربات شديدة لمن ساندوة فى بداياتة الاولى ، اى راس المال الخاص .

والان يتولى البونابرت الرابع ، وسط ظروف اجتماعية ودولية مختلفة ، وبالقطع فهو ليس شبيها بالكاريكتير البونابرتى الفرنسى الثالث ، فهو يستثمر بكثافة ويجرى تغييرات اجتماعية داخلية واسعة النطاق وتعديلات ملموسة فى سياساتة الخارجية وعلاقاتة الدولية الاقتصادية و التسليحية والسياسية ، فنحن لسنا فى مواجهة " عاشت النقانق عاش بونابرت " الفرنسية ، بل فى مواجهة تغييرات كبيرة وكثيرة تتراكم بقيادة سلطة بونابرتية سيترتب عليها تغييرات طبقية ، وستتزايد الضغوط الدولية للتحكم فى سلوك البونابرت ، ولذلك يبدو مبكرا كثيرا التكهن بالمسار التاريخى للسلطة والمشروع البونابرتى الرابع ولكن ، من المؤكد ، أن القوى الدولية العظمى ستمارس تتدخلاتها بمختلف الوسائل ، فبلادنا تتمتع باهمية محورية فى منطقتنا ولذلك لن تترك فى حالها ، الامر الذى لايمكن مواجهتة الا بمساهمة وقيادة الجماهير الشعبية ، فرأس الذئب الناصرى البونابرتى الاول مازال طائرا ، الا أذا توافرت ظروف دولية مناسبة تسمح بانشغال الضوارى عن الفريسة كى يمكنها من الافلات ، الى حين .

الخصخصة بين الماضى والأوهام والحلم بالمستقبل (6)

التمرد العقلى و القطاع العام

فى معرض تعليق على ما كتبة صديق تعليقا على ما أكتبة ، كتبت " الويل للمتمرد اذا خرج عن مالوف عائلتة او مجموعتة او اقرانة او طائفتة او مجتمعة ولم يكونو مستعدين بعد لتلقى الافعال او التفكير الجديد ، مشوار طويل ويتطلب صلابة وثقة فى النفس وطول بال ودأب ، وانت وحظك ، تلقى التقدير الان أو يتلقاة الورثة ! " ، ولكننى نسيت أن اضيف " أن كنت مصيبا " ، وبالقطع فانا لااكتب الا أن كنت اننى اعتقد فى صحة ما أكتبة .

لقد تابعت الكثير من التعليقات الساخنة والباردة حول التطورات الجارية فى ما يسمى بالقطاع العام ، قديمة وجديدة ، تصفية بعض الاصول أو خصخصة جزء من بعضها ، الامر الذى اجبرنى على كتابة هذا التعليق الخارج عن المالوف ، ومن اين أتى بهذا المالوف ؟ لقد صدق المثل الشعبى " هو طبعك ولا هتشترية " ، واليكم ما كتبتة ورزقنا على اللة !

القطاع العام كلمة ذات مدلولات مختلطة ولكن جزء من دلالاتها اكتسب من دعايات الانظمة الحاكمة ، وبالذات فى انظمة البلدان التى كانت تطلق على نفسها " الانظمة الاشتراكية " فى المعسكر السوفيتى ، أو انظمة ما كان يطلق علية بلدان النمو اللاراسمالى فى بلدان العالم الثالث ، فى نفس الوقت الذى يطلق علية فى البلدان الراسمالية المتطورة ، قطاع الدولة ، الذى يمكن أن يصل حجمة فى هذة البلدان الى ما يقترب من 30% **من حجم النشاط الاقتصادى الكلى** .

والتسمية بهذة الطريقة مقصودة كى تخفى طابعة الحقيقى ، أى كيف يدار و لمصلحة من ، الامر الشديد الارتباط بطبيعة سلطة الدولة ، لان ملكيتة لا تكفى وحدها للدلالة على طابعة .

والغريب أن هذة التسمية مازالت سائدة ، هى وأوهامها ، فى الكثير من بلدان العالم الثالث ، الى مستوى أن البعض مازال يعتقد أنة ملكية عامة ! ملكية عامة مفصولة عن التركيب الطبقى وسلطة الدولة ، وتتعمق الاوهام بشكل خاص فى انظمة الحكم البونابرتية حيث يبدو كما لو كانت سلطة الدولة مستقلة عن التركيب الطبقى للمجتمع ، سلطة فوق الطبقات ومستقلة عنها .

واذا كانت الخبرات التاريخية للبونابرتية ، فى البلدان الاكثر تقدما ، قد أوضحت أن البونابرتية تكتسب استقلالا نسبيا عن وضع الطبقات الا أنها لايمكن لها الاستمرار دون القيام بالادوار والمهمات التى سلمت لها السلطة للقيام بها ، وبدونها تفقد مبرر وجودها .

ولكن الامر أكثر تعقيدا فى البلدان المتخلفة ، فضعف البنية الاقتصادية للراسماليات القومية ومخاطر التمرد الشعبى ، **والصراع على السوق المحلى** مع القوى الاجنبية ، بل وحتى الاختلافات مع سياسات القوى العظمى ، تدفع هذة السلطات البونابرتية الى تبنى سياسات اقتصادية واجتماعية مختلفة عن الادوار التقليدية للسلطة البونابرتية**فى البلدان الاكثر تقدما** ، الامر الذى يترتب علية أزدياد حجم وتاثير قطاع الدولة ، وأزدياد استقلالية هذة السلطة البونابرتية ، التى يمكن أن تصل بها هذة الاستقلالية الى مستوى توجية أجراءات فى مواجهة من كان من المفترض أن تدافع عن مصالحهم .

أن مايسمى بالقطاع العام هو فى حقيقتة قطاع راسمالية الدولة ويجب النظر الية بهذة الرؤية ، واذا كانت الراسمالية الخاصة تتضرر من التنافس مع راسمالية الدولة المدعومة بسلطاتها ، وكثيرا ما تطالب باكتفاء الدولة بتهيئة المناخ للاستثمار الخاص ، غير مدركة للمخاطر الجسيمة لمثل هذا التوجة على مصالحها ذاتها ، فان بعض التيارات السياسية الاخرى تتوهم أن هذا القطاع هو ملكية عامة ، الامر الذى قد يكون صحيحا من الناحية القانونية ، ولكنة ليس كذلك اجتماعيا ، كما سبق أن أوضحنا .

ويتعالى الصياح ان الجماهير الشعبية هى التى مولت هذا القطاع ، سواء بالسياسات الحكومية فى الضرائب والاجور وعلاقات العمل و طبيعة موازنة الدولة وسياسات التسعير وغيرها ، وهو امر غريب وكان هذة السياسات رهنا بقطاع راسمالية الدولة وحدة ولايستفيد منها القطاع **الراسمالى الخاص** !

ايها السادة أن من مول النمو الراسمالى بقطاعية هو الجماهير الشعبية ، سواء بالسياسات الحكومية ، أم ، وهو الاهم ، بان العمل هو المصدر الوحيد الخالق للقيمة

وعندما تقرر الدولة طرح اسهم بعض شركاتها بالبورصة يتعالى الصياح بنفس الطريقة ، الحق الخصخصة ذات السمعة السيئة ، غير مدركين أننا فى واقع جديد وان هذا الطرح فى حقيقتة هو بحث عن مزيد من راس المال ويتضمن تزايد المنافسة مع راس المال الخاص ، الذى فعل ذلك بالضبط فى اوقات سابقة ، والامثلة كثيرة وكبيرة .

وبالقطع فان ما اوضحتة فى السابق لابد وأن يواجهة بصياح عالى الصوت ، أنت تؤيد الخصخصة و تؤيد استمرار فساد سياسات الخصخصة التى خربت الاقتصاد الى مستوى أن المحاكم قد الغت بعض صفقاتها ، وفى الحقيقة فان مثل هذا التوجة لايعكس الا الدوان حول أوهام الماضى .

فالتساؤل الجوهرى ليس الخصخصة أو اللاخصخصة ، بل كيف ننهض باقتصادنا القومى فى الظروف الدولية المعاصرة ، وكيف نرفع من كفاءتة ونحارب اوجة الفساد فى نفس الوقت الذى يدار فية الاقتصاد القومى بشكل أكثر عدالة للجماهير الشعبية ، وكيف نرفع من معدل الادخار القومى وكيف يزداد التحكم فى الاستثمار بما يزيد من التكامل الداخلى ، وتحقيق درجة اعلى من الاستقلال الاقتصادى النسبى ، وبعدها وبعدها فقط يبحث عن الخصخصة ، أذا تطلب الامر ذلك ، لخدمة تحقيق هذة الاهداف .

وحتى أكون أكثر وضوحا وحتى لا تنتاب القارىء الهواجس ، فاننى على قناعة راسخة انة لابديل عن قيام الدولة بقيادة الاستثمار ، ليس فقط ، كما يطالب بعض ممثلى الراس مال الخاص ، بتهيئة المناخ لة ، ولكن بالاستثمار المباشر ، وبالذات فى القطاعات الحاكمة ، الامر الذى يترتب علية التخلص من استثمارات السبوبة والاستنفاع سبيلا وحيدا لحشد الامكانيات فى الاتجاهات ذات الاولوية .

فنحن فى بداية العشرة سنوات الثالثة من القرن الواحد والعشرون وفى ظروف دولية مختلفة عن ستينات القرن الماضى ، ولايمكن استدعاء سياسات تجاوزها الزمن ، ولذلك لابد من مراجعة الاستثمارات الحكومية المباشرة و المشتركة ،فعلى سبيل المثال ، هل يعقل أن تساهم مؤسسة حكومية كبرى فى شركة تاكسى صغيرة ؟

أن مثل هذا التوجة الاقتصادى لايمكن لة النجاح الا بتغيرات كبرى سواء فى طرق ادارة الاستثمارات الحكومية ، أم فى طرق مراقبتها شعبيا ، تغييرات تتجاوز بكثير المجال الاقتصادى الى دور النظام السياسى نفسة ، توجة لابد وان يلقى معارضة من القوى الدولية التى لايمكن الصمود فى مواجهتها الا بدور شعبى اساسى يتجاوز سياسات التايد و الهتاف ، وهى احد اهم الدروس المستفادة من الخبرة التاريخية القريبة فى الزمن الناصرى ، وبدون ذلك سنبكى على اللبن المسكوب !